



تقرير لجنة الحكومة المؤسسية المنبثقة عن مجلس الإدارة

يسعى مصرف الطيف الإسلامي ويحرص على تطبيق مبادئ الحكومة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، في كافة اعماله وانشطته المصرافية بكل وضوح وشفافية لتحقيق أفضل درجات الأداء من خلال الإفصاح المالي والإداري لجميع الأطراف (مجلس الإدارة - الإدارة التنفيذية - المودعين - المستثمرين) وفق قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 والتعليمات الخاصة لتسهيل تطبيق هذا القانون، وللدليل الحكومة المؤسسية.

أصدر مجلس إدارة المصرف دليلاً للحكومة وبما يتوافق مع الدليل الصادر من البنك المركزي العراقي، لغرض المساعدة وتوجيهه أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في الإشراف ومتابعة أنشطة المصرف وعملياته لضمان حقوق المساهمين وأصحاب المصالح المشتركة بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية الشرعية وتم نشره في موقع المصرف الرسمي ليكون دليلاً ارشادياً لأصحاب المصالح والمتابعين لأنشطة المصرف.

إن ممارسة الواجبات والمهام والمسؤوليات وفق دليل الحكومة المؤسسية الصادر عن البنك المركزي العراقي، يعتبر أساساً لتطوير عمليات المصرف ويستهدف زيادة الثقة بين أصحاب المصالح المشتركة في المصرف ويؤدي بالنتيجة إلى زيادة مساحة تواجد المصرف ودخوله سوق المنافسة لتوسيع مركزه المالي، كما وعزز المجلس من دور الأقسام الرقابية واستقلاليتهم كقسم الرقابة والتدقيق الشرعي وقسم إدارة المخاطر وقسم الامتثال الشريعي وقسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتحقق المستمر من أن هذه الأقسام خاضعة للإشراف المباشر للمجلس ومنهم صلاحيات الاتصال المباشر برئيس المجلس وللجنة التدقيق وللجنة الحكومة والرقاب الخارجيين.

إن مجلس الإدارة حرصاً منه على تحقيق مبادئ الحكومة السليمة فقد أشرف اللجنـة على تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس ووضع لها دليلاً عملها ويتبع نتائج أعمالها عن طريق مناقشة تقاريرها الفصلية أو السنوية واتخاذ القرارات المناسبة بتوصياتها ليضمن المشاركة الفعالة من قبل الجميع لتحقيق أهداف المصرف ومراقبة عملياته والحفاظ على مستوى أدائه وفق الخطط المعدة.

تحصـر مهام لجنة الحكومة في مراقبة تطبيق أداء دليل الحكومة في المصرف من أجل ضمان استقرارية الأعمال وتوفير الكوادر اللازمة لأداء الاعمال حسب الخطة المعدة، وقد مارست اللجنة نشاطها خلال سنة 2022 وفق المهام والواجبات المحددة لها في ميثاق عملها، من أجل تحقيق أفضل النتائج لتطوير أداء المصرف، فقد قدمت اللجنة توصياتها بمختلف النشاطات لمجلس الإدارة، والتي كان من أبرزها:

1. متابعة اكمال النصاب القانوني لمجلس الإدارة بزيادة عدد الأعضاء الأصليين إلى (7) أعضاء ومثلهم احتياط، انسجاماً لتجاهـات البنك المركزي العراقي واعتماد التصويت التراكيـي.
2. متابعة اكمال زيادة رأس مال المصرف وفق متطلبات البنك المركزي العراقي.





3. توجيه الجهات ذات العلاقة بمتابعة وتنفيذ إجراءات الإفصاح والشفافية وذلك بنشر كافة التقارير والبيانات في أوقاتها للجمهور.
4. نشر الوعي المصرفي الإسلامي عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو النشرات أو الإعلانات.
5. تنفيذ الإجراءات المطلوبة والمحددة من البنك المركزي والواردة في بطاقة الأداء.

تابعت اللجنة إجراءات تشكيل لجنة تقنية المعلومات والاتصالات المدمجة مع لجنة الحكومة واطلعت على الخطوات العملية لتطبيق المعايير والإجراءات لحماية امن المعلومات وفق ضوابط الحكومة والإدارة المؤسسية واتخذت بخصوصها جملة من التوصيات والمبادئ التوجيهية لإدارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات وامن البيانات والامن السيبراني لدى المصرف، علماً بأنه ووفق توجيهات البنك المركزي العراقي فقد تم دمج لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات مع لجنة الحكومة للمصرف كمرحلة أولى مع اعتماد خبير خارجي كمستشار لها في هذا المجال.

ان الأهمية الاستثنائية للجنة الحكومة وارتباطها بجميع اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية وإجراءات الاستدامة والجهود المقدمة من أعضاء اللجنة ما هو الا دليل على وعي أعضاء لجنة الحكومة وحرصهم على أداء أعمالهم بشكل واعي لتحقيق المصالح المشتركة.

وختاماً فان مجلس الإدارة يؤكد تحمله مسؤولية سلامه جميع إجراءات المصرف وأوضاعه المالية وسمعته ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي العراقي، ومتطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية المتعلقة بعمله، مع مراعاة أصحاب المصالح (المساهمين، المودعين، المستثمرين، العاملين) وفق إطار التشريعات وضمن السياسات الداخلية للمصرف وتوفير الرقابة الفعالة باستمرار لأنشطته.

رئيس لجنة الحوكمة
فرحان صدام رحمة الموسوي